لمنفعة المعار او مختصها فتشمل اعارة كلب لصيد واضحية وهدي
وليوسند ورثته فيضمن قوله لان مستعير الخ هذا محله اذا لم يأذن
له المالك فان اذن له المالك صحت الاعارة قال العلامة ورد بانه يتم
ان لم يسم المالك من يعيره فالاول على عاريته وهو المعير الثاني
والضمان باق عليه اي الاول وله الرجوع فيها وان ردها الثاني
عليه برئ الثاني واما الاول فبناء على الضمان وان سماه انفسخت
هذه الاحكام اه خضر وعبارة ق ل اي بغير اذن المعير والا
فتصح والا تبطل عارية الاول ولا يخرج عن الضمان الا ان عين
له الثاني واعاره اه قوله اذا لم تكن العارية مضمنة اي فتصح ح
اذ له ضرر على المحجور عليه فيها بخلاف المضمنة كالتي من غير المتا
فتمتنع على الولي لما فيها من ضمان المحجور عليه لو تلفت
قوله توجب اجرة المثل اي بعد القبض ومضي زمن لمثله اجير وكا
تضمن العين كما يعلم ذلك من كتاب الاجارة ش المنهج وعبارة قال
على الغزي ولا ضمان في الدابة اذا تلفت بغير تقصير ولو بغير الماذون
فيه ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة ردها فرع وقع السؤال عما
يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا انزل عنها بقدر ركوبه لها ما يفعله
مع تابعه فيركبها التابع في العود ثم تتلف بغير الاستعمال الماذون
فيه فهل يضمنها المستعير ام التابع فيه نظر والاقرب ان الضمان
على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصالها
الى محل الحفظ ش على م ر قوله فان ردها على المالك فالمؤنة عليه اي
على المالك لانه قايم مقام المستاجر والمستاجر لا تلزمه مؤنة الرد
قوله وان خالف القاضي وقال اني قلده القاضي ض فلو علقها المستعير
لم يرجع الا اذا علق باذن الحاكم او اشهد اه ق ل قوله وسواء كان الخ
الستاف قوله حتى يندرس الخ فعلم انه لا رجوع عليه في بيع او تهبيد
ويجب عند العارية تعيينه بنحو تهبيد مثلا لا طوله وقصره وغلظه

ورقة

ورقة قال وقد نظم بعضهم من لا يبالي بقوله من البسيط
لا تاكل الارض جسما للنبي ولا لعالم وشهيد قتل معتمرا
ولا لقاري قرا وحتسب اذا انه لله مجري الغلط
قوله قبل وضعه اي قبل اداءه وان لم يصل الى اشغاله على المعتمد
والا امتنع الرجوع لان في عوده ازراءه قال وقد علمت ان العارية
جايزة من الجانبين وقد تلزم من الجانبين قال سم وقد تلزم من جانب
المعير فقط كما لو قال اعيروا داري بعد موتي لزيد شهرا اه اذ نذر ان
يعير مدة معلومة او ان لا يرجع ومن جهة المستعير فقط كما في اسكا
المعتمدة وفيما لو استعار آلة الاستقا لتطهير وقد ضاق الوقت
وظاهره انه اذا رجع المعير في هذه لم يلزمه اجرة اه قوله بعضا
ارش بغير الخ وهو ما بين قيمته قايما مستحق القلع ومقلوعا قال
وهو اي العين المستعارة هذا تغيير بالمراد وان قال الصغير في كلام
الله عارة بذلك المعنى في كل ما استخدام لانه ذكر العارية بمعنى العقد
واعاد عليها الضمير بمعنى الشيء المعار قوله اذا تلفت هي او بعضها بغير
الاستعمال الماذون فيه ولو في حالة الاستعمال وبانت سماوية وبلا
تقصير كما ذكره الخ كان سقطت حال سيرها في بير او تقرح ظهرها لا بسبب
الاستعمال وفي يد مالكها المستعان به في تحصيل تلك المنفعة كما قال
لرجل احمل متاعي هذا على دابتك فحمل مالك الدابة متاعه على دابته
فتلفت اي لا بسبب الاستعمال وخرج بتلفها ما اذا اتلفت فيضمنها
بالبدل الشرعي اه قوله بقيمتها متغومة كانت او مثلية يوم تلفها
هو المعتمد قوله او مثلية كالحنطة والجريسم قوله يوم تلفها كما لو خرق
بها السوم ولو اريد بتلفها ما يعم الشرعي شمل نحو غصبها وسرقتها ومعلوم
ان العبرة في المحمولة في الاولى انه لا اجرة على المستعير لمدة الغصب
والسرقة ان لم يتعد وهو ظاهر ولو سرقا كونها امانة او ضمانا بقدر
معين لم يختلف الحال اذ الشرط لا غ دون العارية فيما اقتضاه كلام الاسنوي

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)